ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

قراءة في التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري 2024 – 2030

فبراير
2024

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

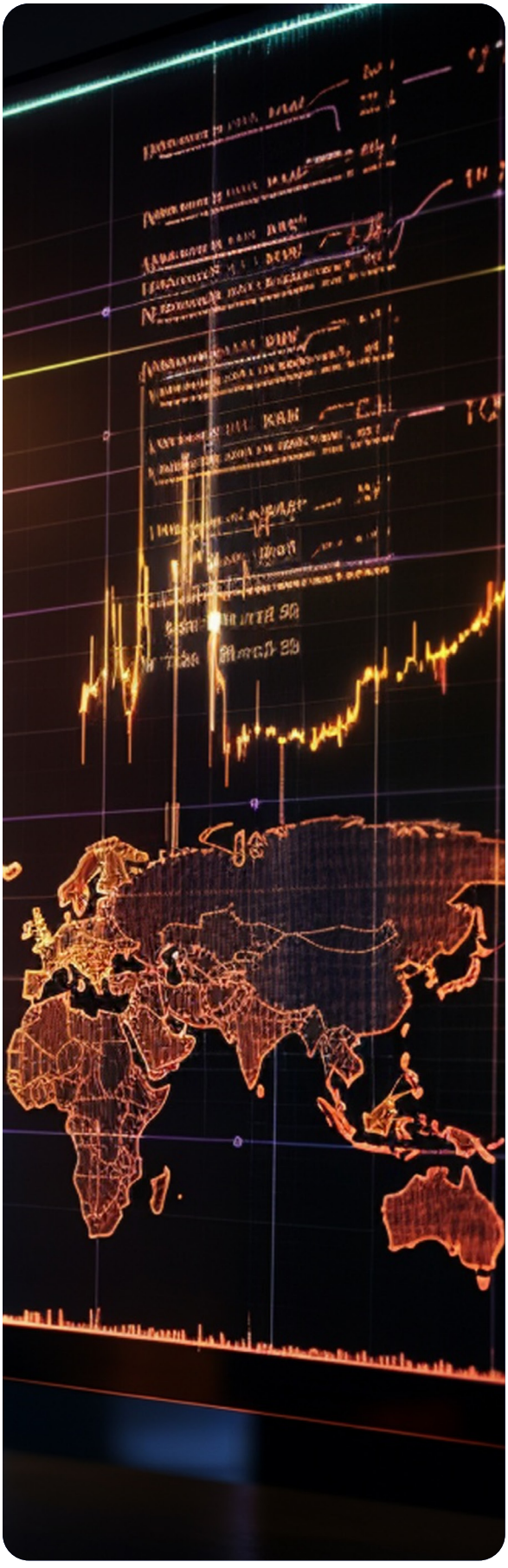

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

6 آليات الحكومة المصرية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة

12 تعزيز موارد النقد الأجنبي: أهداف طموحة.. ولكن

22 الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية: ما هي القطاعات الرئيسية المستهدفة؟

29 خطة مصر للانضباط المالي وإدارة الدين: هل تسير مصر وفقًا للممارسات الدولية؟!

34 جهود حثيثة: التحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر في مصر

40 مصر: نحو دور رائد في الاقتصاد العالمي

تقديم

شـهدت مصـر العديـد مـن التّحديـات التـي ألقـت بظلالهـا علـى الاقتصـاد المحلـي، ولهـذا حاولـت القيـادة المصريـة اتخـاذ عـددٍ مـن الإجـراءات الهادفـة للإصلاح الاقتصـادي، وقـد مهـدت تلـك الإصلاحـات الطريـق لإطلاق وثيقـة التوجهـات الاسـتراتيجية خلال 2024-2030. وفـي هـذا السـياق، يتنـاول العـدد الشـهري مـن حالـة الاقتصـاد مناقشـة أبـرز ملامـح تلـك الوثيقـة.

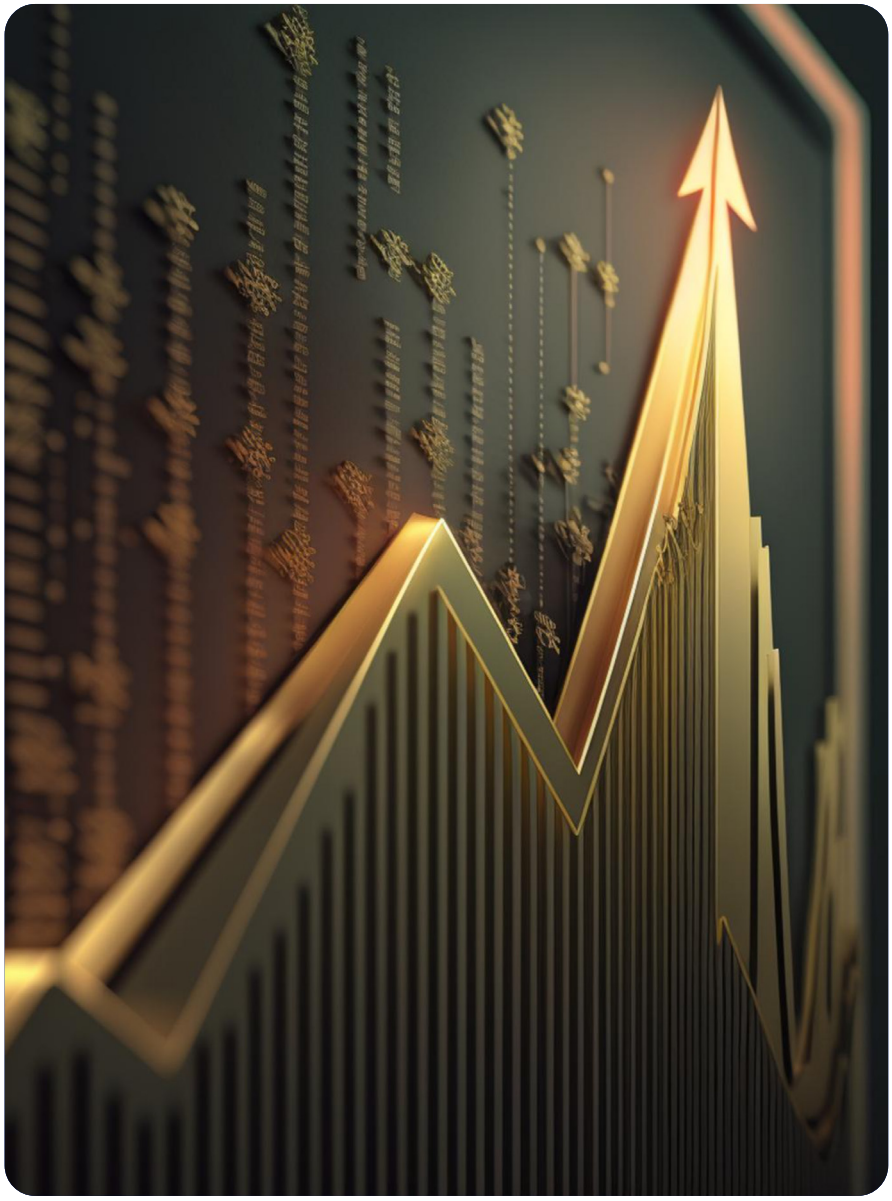

آليات الحكومة المصرية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة

أسماء فهمي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يواجه الاقتصاد العالمي ضغوطات على القطاع المالي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والحرب في أوكرانيا والاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وما لذلك من تأثيرات واضحة على النشاط الاقتصادي، وهو ما دفع بالمؤسسات الدولية لتغيير توقعاتها بتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي عدة مرات على مدار السنة الماضية

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري فمن الطبيعي أن يتأثر بكل تلك الصدمات والاضطرابات الخارجية المتتالية لتُخفّض الحكومة المصرية من توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد خلال العام المالي الحالي الذي ينتهي في يونيو، إلا أن توقعات المؤسسات الدولية تشير إلى تحسن النمو الاقتصادي المصري تدريجيًا خلال السنوات القادمة في ظل سعي الدولة المصرية المتواصل في التصدي للتحديات والتقليل من حدة تأثيرها على المواطنين لتضع خطة متفائلة تعكس تلك التوجهات.

خطة الدولة المصرية

لا يزال الاقتصاد المصري صامدًا بالرغم من ارتفاع التضخم وظروف التمويل الأكثر صرامة التي أدت إلى زيادة الضغوط الاقتصادية على

جميع المستويات، وتشير التقديرات إلى أن النمو في مصر قد تباطأ إلى 4.1% في السنة المالية المنتهية في يونيو 2023، وساهم في تحقيق التوازن انتعاش إيرادات قناة السويس والسياحة بالتوازي مع تراجع معدلات البطالة إلى 7% في الربع الثاني من عام 2023، إلا أنه على الجانب الآخر تأثر النمو الاقتصادي بتباطؤ أنشطة البناء والتصنيع وانكماش إنتاج الغاز الذي انخفض بنسبة 9.3% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2023.

هذا وقد أظهرت توقعات التقرير الصادر عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع قليلًا في السنة المالية 2024 ليصل إلى 3.6%، ليتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك بشكل معتدل خلال العامين المقبلين ليبلغ حوالي 5% في السنة المالية 2025، ويمكن متابعة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال الشكل التالي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

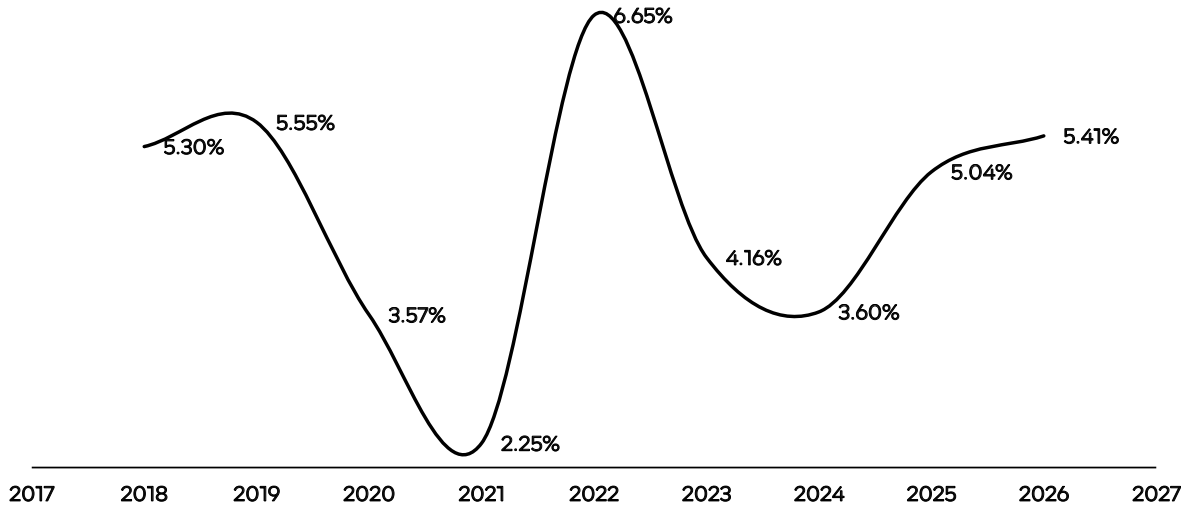

وبالتوجه نفسه أشارت توقعات صندوق النقد الدولي بشأن نمو الاقتصاد المصري بأنه سينمو بشكل سنوي بنسبة 5.6% خلال الفترة من 2024-2030، بالرغم من أن توقعات الصندوق لنمو الاقتصاد العالمي جاءت عند 3.1% سنويًا خلال الفترة نفسها، وفي السياق نفسه اشتملت خطة الحكومة المصرية للسنوات القادمة على برنامج طموح نسبيًا يهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات ما بين 6%-8%، لتتخطى بذلك معدلات النمو السكاني المتوقعة ما بين 1.7% - 2%، وذلك ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقع تحقيقه من 8.3 تريليونات جنيه في عام 2023 إلى 13.4 تريليون جنيه في عام 2030.

آليات تحقيق خطة الدولة

ركزت الدولة على عدة سياسات تستهدف منها تذليل التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري ومنها احتواء معدلات التضخم المرتفعة، والسماح لسعر الصرف بالانخفاض لإزالة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي، والسياسات الهادفة لتقليل معدلات البطالة، وإدخال تدابير التخفيف الاجتماعية لحماية الضعفاء من زيادات المعاشات التقاعدية، ودعم المواد الغذائية وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية، كما قامت بتعزيز الصادرات والاستثمار المحلي والأجنبي، بالشكل الذي يساهم في تحسن النشاط الاقتصادي والاقتراب من معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

١- التضخم:

وضعت الخطة المصرية على رأس أولوياتها مكافحة الارتفاعات المتتالية في معدلات التضخم وإن شهدت مستوياتها تباطؤًا طفيفًا في الشهور الأخيرة من العام الماضي 2023، إذ بعد أن ارتفع التضخم السنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 ليصل إلى ذروته في سبتمبر عند 38%، شهد الاتجاه التضخمي منذ أكتوبر الماضي تراجعًا بسيطًا؛ حيث انخفض معدل التضخم الإجمالي السنوي إلى 36.4% في نوفمبر 2023، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتسعى مصر جاهدة إلى

خفض معدل التضخم الأساسي إلى أقل من 10% بحلول عام 2025 وإلى ما لا يزيد عن 5% بحلول عام 2030، وذلك من خلال ضبط مستويات التوسع في المعروض النقدي وربطه بالزيادة المسجلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية، وتحقيق الاستقرار المالي وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية.

2- معدلات البطالة:

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فقد تقلبت ما بين الصعود الطفيف والتراجع النسبي خلال العام الماضي، إذ تراجع معدل البطالة من 7.4% في الربع الثالث من عام 2022 ليصل إلى 7.1% في الفترة نفسها من عام 2023، وفي الوقت نفسه يعد ذلك ارتفاعًا بسيطًا مقارنة بـ 7% في الربع الثاني من عام 2023، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتقوم خطة الدولة المصرية في الفترة القادمة على مواصلة تراجع معدلات البطالة لتسجل متوسطًا سنويًا يقدر بنحو 7.6% خلال الفترة 2024-2030، وذلك من خلال توفير حوالي 900 ألف فرصة عمل عن طريق تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لتوسيع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، وتوفير نحو 3 ملايين فرصة عمل بالخارج.

3- الصادرات:

يُعد تعزيز الصادرات جانبًا مهمًا من الاستراتيجية الاقتصادية للدولة المصرية لتحسين المرونة الاقتصادية، حيث تتطلع البلاد إلى تنويع مصادر إيراداتها وتعزيز النمو وخلق فرص العمل، وذلك سيتم من خلال توسيع قطاع التصدير في البلاد وتفعيل سياسة إحلال الصادرات محل الواردات؛ الأمر الذي سيساهم في خفض العجز التجاري، ومن هذا المنطلق تهدف خطة الدولة إلى خفض مستويات عجز ميزان المعاملات الجارية لنسبة لا تتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية خلال السنوات القادمة بما لا يقل عن 20% سنويًا خلال الفترة 2024-2030 لتصل إلى 145 مليار دولار عام 2030، مقارنة بمعدل نمو متوسط للست سنوات السابقة والذي بلغ 16%، ورفع معدل نمو

صـادرات خدمـات التعهيـد من 9.3% إلى 10% سـنويًا خلال السـت سـنوات القادمة لتبلـغ مسـتهدفًا بقيمـة 13 مليـار دولار فـي عـام 2030.

4- الاستثمار المحلي والأجنبي:

يتفـق الجميـع علـى أن مصـر تتمتـع بالعديـد مـن المزايـا كوجهـة اسـتثمارية والتـي تمكنهـا مـن أن تكـون بمثابـة مركـز لسلاسـل الإمـداد لأفريقيـا ومنطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، وذلـك بموقعهـا الجغرافـي الاسـتراتيجي، وتوافـر الأراضـي، وقـدرات الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح، ورأس المـال البشـري الماهـر، فضلًا عن السـوق المحليـة الكبيرة، بجانـب سياسـات تيسـير وحوافـز الاسـتثمار التـي أطلقتهـا الدولـة بهـدف تشـجيع الاسـتثمار المحلـي والأجنبـي، وفـي ظـل ذلـك تبنـت الدولـة المصريـة اسـتراتيجية وطنيـة للاسـتثمار والتـي حـددت أولويـات الاسـتثمار الداعمـة للنمـو الاقتصـادي والقطاعـات المسـتهدفة، كالقطـاع الزراعـي والصناعـي وقطـاع الاتصالات وتكنولوجيـا المعلومـات والبتـرول والثروة المعدنيـة وفـي قطـاع الكهربـاء والطاقـة المتجـددة وقطـاع الهيدروجيـن الأخضـر، واشـتملت علـى كافـة الفـرص الاسـتثمارية، بجانـب السياسـات الهادفـة لتبسـيط بيئـة الأعمال فـي مصـر وخفـض الكلفـة والوقـت اللازمين لتأسـيس المشـروعات، وغيرها مـن السياسـات المعـززة لمنـاخ الاسـتثمار.

وتهـدف الخطـة المصريـة إلـى الوصـول بقيمـة الاسـتثمارات إلـى 3 تريليونـات جنيـه خلال الفتـرة 2024-2030، ورفـع معـدل نسـبة مسـاهمة الاسـتثمار فـي الناتج المحلـي الإجمالي إلـى مـا يتـراوح بيـن 25% إلـى 30% سـنويًا، أيضًـا تضمنـت خطـة الحكومـة المصريـة زيـادة نسـبة مسـاهمة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي، ليرتفـع متوسـط النمـو السـنوي للاسـتثمارات الأجنبيـة فـي مصـر مـن 8.4% خلال السـت سـنوات الماضيـة ليصـل إلـى 10% خلال السـت سـنوات القادمـة، ليصـل إلـى قيمـة تقـارب 100 مليـار دولار حتـى عـام 2030، بجانـب رفـع الاسـتثمارات الخاصـة لتتـراوح مـا بيـن 60% إلـى 65% مـن إجمالـي الاسـتثمارات خلال تلـك الفتـرة.

ومن هنا يمكن القول إنه بالعودة للتحديات السابقة التي شهدها الاقتصاد المصري في الماضي القريب لتكون خير شاهد على قدرة الاقتصاد المصري على الصمود ومواجهة التحديات وتذليلها، ليمر الاقتصاد بسلام وتعود عجلة النمو والتنمية للدوران بكفاءة مرة أخرى، فإنه في خلال جائحة كورونا تمكنت الدولة المصرية من تجاوز الصدمات المتمثلة في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي والتوقف المفاجئ في السياحة في بداية الأزمة، وخروج تدفقات رأسمالية كبيرة مع انسحاب المستثمرين من الأسواق الناشئة، إلا أنه بفضل استجابة الحكومة السريعة والتي جاءت في الوقت المناسب كانت مصر واحدة من دول الأسواق الناشئة القليلة التي شهدت معدل نمو اقتصادي إيجابي حينها، وهذا يدفعنا إلى القول إن الاقتصاد المصري سيتمكن في المستقبل القريب بفضل الجهود المبذولة من الخروج من عنق الزجاجة التي تسببت فيها الحروب المتتالية؛ الحرب الروسية الأوكرانية ومن بعدها الحرب في غزة.

تعزيز موارد النقد الأجنبي: أهداف طموحة.. ولكن

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدر مجلس الوزراء المصري، في يناير من العام الجاري، وثيقة أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة (2024-2030)، وقد تضمنت استهداف مصر الوصول بمواردها الدولارية إلى 300 مليار دولار، بحلول 2030، فكيف يمكن تحقيق ذلك؟

أزمة النقد الأجنبي في الاقتصاد المصري

تعود بوادر ظهور أزمة النقد الأجنبي في مصر إلى فبراير عام 2022، عندما زادت حدة التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العالمي عقب الصراع الروسي الأوكراني، وتعرض على إثرها الاقتصاد المحلي لأزمة طاحنة مع اتخاذ البنك الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي سياسات نقدية تشددية، وتبعه في ذلك عدد كبير من البنوك المركزية عالميًا وإقليميًا خاصة في الاقتصادات التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي. وقد دفع ذلك إلى تخارج المستثمرين الأجانب في أدوات الدين السيادية -أو ما يعرف بالأموال الساخنة- من الأسواق الناشئة ومن بينها مصر في اتجاه أسعار الفائدة الأعلى بحثًا عن أرباح أعلى، وقد أشارت التقديرات إلى تخارج أكثر من 20 مليار دولار من الاقتصاد

المصـري ليواجـه أزمـة شـحّ العملـة الأجنبيـة. وقـد ترتـب علـى تراجـع حصيلـة النقـد الأجنبـي فـي الجهـاز المصرفـي المحلـي اضطـراب فـي سـوق الصـرف الأجنبـي، بمـا أثـر علـى قيمـة الجنيـه المصـري، ومـن ثـم ارتفعـت معـدلات التضخـم، كمـا أدى إلـى ارتفـاع قيمـة الديـون فـزادت الحاجـة للنقـد الأجنبـي، واسـتمرت تلـك التداعيـات تـدور فـي حلقـة مفرغـة.

ومـع تفاقـم وتيـرة الديـون، لجـأت الحكومـة المصريـة إلـى صنـدوق النقـد الدولـي فـي ديسـمبر 2022، وتـم التوافـق علـى برنامـج جديـد للإصلاح الاقتصـادي الحكومـي بقيمـة 3 مليـارات دولار فـي إطـار تسـهيل الصنـدوق الممـدد، يتـم خلالـه تقديـم التمويـل علـى 9 شـرائح لمـدة 46 شـهر حتـى نهايـة 2026 وفقًـا لنتائـج ثماني مراجعـات دوريـة. وقـد واجـه هـذا البرنامـج تحدييـن؛ فمـن جهـة أدى اشـتراط الصنـدوق لتبنـي سياسـات سـعر صـرف مرنـة وإحـراز تقـدم ملمـوس فيمـا يتعلـق بملـف بيـع أصـول الدولـة إلـى تأخـر المراجعـات الأولـى والثانيـة. ومـن جهـة أخـرى، كمـا أدى تعقـد أوضـاع النقـد الأجنبـي فـي مصـر إلـى طلـب الحكومـة المصريـة لتوسـيع برنامـج الإنقـاذ ليصـل إلـى 6 مليـارات دولار.

تعقد الأوضاع المحلية

شـهدت التطـورات اللاحقـة لبـدء الصـراع الروسـي الأوكرانـي العديـد مـن التحديـات التـي زادت مـن تعقـد الأوضـاع المحليـة، فمـع زيـادة الحاجـة لجـذب النقـد الأجنبـي للاقتصـاد المصـري لسـد الفجـوة، أدت السياسـات النقديـة الانكماشـية التـي تـم اتخاذهـا لاحتـواء معـدلات التضخـم إلـى تراجـع جاذبيـة الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة.

ومـن جهـة أخـرى، فقـد اتخـذ البنـك المركـزي ثلاثـة قـرارات بشـأن تخفيـض قيمـة الجنيـه المصـري، ففـي مـارس 2022، تـم خفـض قيمـة الجنيـه المصـري أمـام الـدولار ليتراجـع مـن مسـتويات 16 جنيهًـا إلـى 18 جنيهًـا. وفـي أكتوبـر 2022، تزامنًـا مـع إعلان موافقـة صنـدوق النقـد الدولـي علـى منـح مصـر قرضًـا جيـدًا تـم اعتمـاد سـعر صـرف مـرن للجنيـه، فتـراوح بيـن 22 و24 جنيهًـا للـدولار. وفـي فبرايـر 2023 تـم تخفيـض قيمـة الجنيـه ليصـل إلـى حوالـي 31 جنيهًـا أمـام الـدولار. وقـد أدى تخفيـض قيمـة العملـة

المحلية إلى زيادة قيمة الديون الخارجية المطلوب سدادها، وقد شهد العام المالي 2023/2022 سداد ديون تقدر بنحو 25.4 مليار دولار.

ومن جهة ثالثة، فقد تبنت الحكومة المصرية تيسيرات مالية وتم إطلاق حزم اجتماعية لاحتواء تأثير الضغوطات الاقتصادية على مستوى معيشة المواطنين من محدودي الدخل، بما يغذي الضغوط التضخمية لا سيما في ظل عدم ضخ استثمارات جديدة في القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض الكلي.

وعلى مستوى التداعيات الخارجية، فقد تضررت مصادر النقد الأجنبي مع تصاعد الأحداث الإقليمية غير المواتية، فمع تصاعد الأحداث في قطاع غزة وما تبعها من هجمات على السفن بالبحر الأحمر، شكل ذلك تهديدًا جسيمًا لإيرادات قناة السويس والسياحة. وقد أشار تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، الصادر عن البنك الدولي، إلى أن الصراع في منطقة الشرق الأوسط سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم مشكلة التضخم في مصر وتقييد نشاط القطاع الخاص، وزيادة الضغوط على صعيد التعاملات الخارجية بسبب تراجع عائدات السياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج. وقد خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال السنة المالية 2024/2023 إلى مستوى 3.5% مقارنة بتقديراته السابقة البالغة 4%، وكذلك تخفيض توقعات النمو للعالم القادم إلى 3.9% مقابل التقديرات السابقة البالغة 4.7%.

كيف عالجت التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري أزمة النقد الأجنبي

أصدر مجلس الوزراء المصري، في يناير 2024، وثيقة أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة (2024-2030)، وكان من أبرز ملامحها، استهداف مصر الوصول بمواردها الدولارية إلى 300 مليار دولار، بحلول 2030. وقد حددت الوثيقة مصادر تلك الموارد الدولارية المستهدفة على النحو التالي:

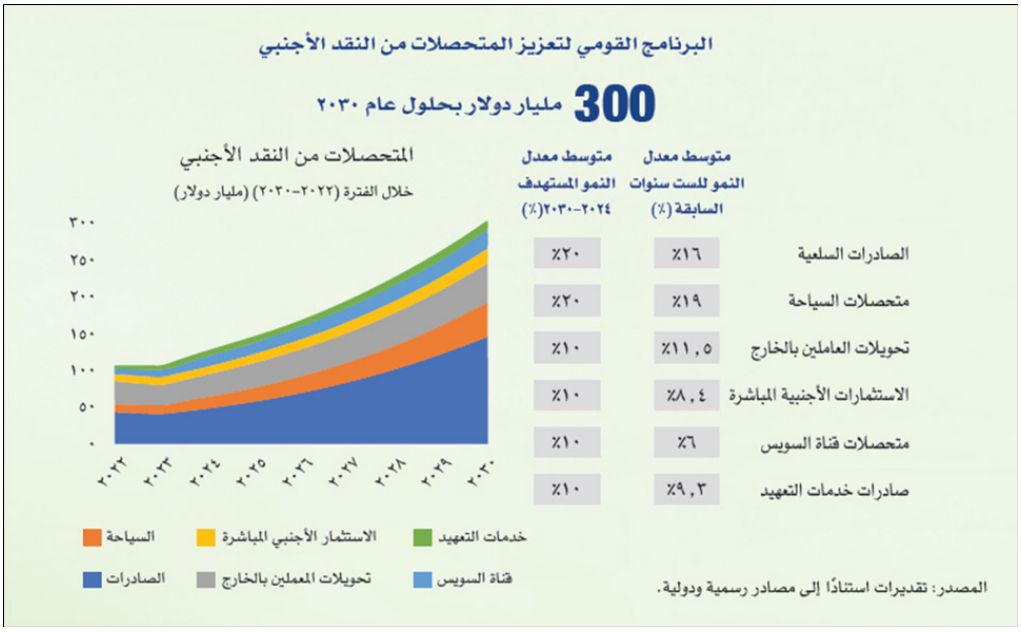

- رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية من نحو 16% متوسط الفترة (2017-2022) إلى ما لا يقل عن20% سنويًا خلال الفترة (2024-2030) بما يُمكن الاقتصاد المصري من بلوغ مستهدف تصديري بحدود 145 مليار دولار عام 2030.

ويلاحظ في هذا الإطار، أن الوثيقة تضمنت تحديد مستهدف تصديري بما يقرب من 50% من إجمالي الحصيلة الدولارية المستهدفة. كما يلاحظ أن قيمة الصادرات المستهدفة والبالغة 145 مليار دولار تتجاوز الخطة الطموحة التي أعلنتها الدولة منذ يوليو 2020 وتسعى لتحقيقها والتي تنطوي على الوصول بصادرات مصر إلى 100 مليار دولار. وتشير أحدث بيانات فعلية إلى تسجيل الصادرات 39.6 مليار دولار خلال عام 2023/2022.

العام المالي	حصيلة الصادرات (مليار دولار)
2017/2018	25.8
2018/2019	28.5
2019/2020	26.3
2020/2021	28.7
2021/2022	44
2022/2023	39.6
متوسط الفترة	32

وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية استهداف توطين الصناعة المحلية مع تبني سياسات من شأنها زيادة نسبة المكون المحلي مع اقتصار الاستيراد على المكون التكنولوجي والآلات والمعدات دون اتساعها لتشمل المواد الخام.

- رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة 20% سنويًا لتصل إلى 45 مليار دولار عام 2030.

وتمثل الإيرادات السياحية أحد الموارد الدولارية المهمة للاقتصاد المصري، إلا أنها تتسم بسرعة التقلب وفقًا لعوامل تقع معظمها خارج سيطرة الدولة، ومن أبرز تلك العوامل عدم الاستقرار الأمني على المستوى الإقليمي.

العام المالي	الإيرادات السياحية (مليار دولار)
2017/2018	9.8
2018/2019	12.6
2019/2020	9.9
2020/2021	4.9
2021/2022	10.7
2022/2023	13.6
متوسط الفترة	10.2

- زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار في العقار بنسبة 10 % سنويًا لتصل إلى نحو 19 مليار دولار عام 2030.

العام المالي	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)
2017/2018	7.7
2018/2019	8.2
2019/2020	7.5
2020/2021	5.2
2021/2022	9
2022/2023	10
متوسط الفترة	7.9

وقد حددت الوثيقة استهداف الاستثمار في العقار بشكل خاص، وهو بالفعل من القطاعات الجاذبة للاستثمار نتيجة وجود طلب دائم على العقارات لا سيما في أوقات الأزمات، نظرًا لما يتمتع به العقار من ارتفاع مستمر في قيمته الاسمية فيمثل ملاذًا آمنًا للحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود. ولكن في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم وعدم استقرار أسعار مدخلات الإنتاج الخاصة بالعقارات تواجه الشركات العقارية صعوبة في حساب التكلفة ومن ثم تسعير الوحدات، بما يؤثر على خططتها التسويقية في ظل اتباع منهجية طرح الوحدات قبل البدء في التنفيذ لتوفير السيولة.

ومن جهة أخرى، فإنه يلاحظ أن هناك قطاعات أخرى ينبغي استهداف نموها مثل قطاع الصناعة والزراعة والمنسوجات، وكذلك القطاعات التكنولوجية وذات القيمة المضافة العالية، بما يدفع في سبيل تحقيق التكامل بين كافة أهداف الدولة والتمكن من رفع حصيلة الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي ودفع النمو الاقتصادي.

وفي سياق متصل، فإنه يلاحظ أهمية زيادة تحفيز نمو معدل الادّخار والذي يمثل العامل الأساسي لتمويل الاستثمار. إلا أن زيادة الابتكارات المالية في العصر الحديث أدت لنمو الاستهلاك بمعدلات تفوق الدخل ويتم تمويل هذا الفارق من خلال الاقتراض، وهو ما يمثل جزءًا رئيسيًا من تفاقم الأزمة.

- رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات متوقعة من تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة 4 مليارات دولار إلى نحو 10% سنويًا لتبلغ مستهدفًا بقيمة 26 مليار دولار في عام 2030.

وعلى الرغم من نمو عائدات قناة السويس حتى نهاية عام 2023، إلا أنه في ظل التطورات الجيوسياسية غير المواتية في منطقة البحر الأحمر تراجعت إيرادات القناة خلال الأحد عشر يومًا الأوائل من عام 2024 بنسبة 40% مقارنة بعام 2023 وفقًا لتصريحات رئيس هيئة قناة السويس.

العام المالي	رسوم المرور في قناة السويس (مليار دولار)
2017/2018	5.7
2018/2019	5.7
2019/2020	5.8
2020/2021	6
2021/2022	7
2022/2023	8.8
متوسط الفترة	6.5

- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل نمو سنوي بنسبة 10% خلال الفترة (2024- 2030) لتبلغ في نهاية الفترة 53 مليار دولار.

العام المالي	تحويلات المصريين العاملين بالخارج (مليار دولار)
2017/2018	26.4
2018/2019	25.2
2019/2020	27.8
2020/2021	31.4
2021/2022	32
2022/2023	22.1
متوسط الفترة	27.5

وقد أشارت الوثيقة إلى استهداف ذلك من خلال تبني سياسات فتح أسواق جديدة لمليون مصري بالخارج في المجالات الأكثر طلبًا. وهنا يثار تخوف من ظاهرة هجرة العقول التي عانت مصر منها لسنوات وترتب عليها تراجع كفاءة الناتج المحلي وزيادة الحاجة إلى استيراد العديد من السلع المنتجة بواسطة الأيدي المصرية المهاجرة، فضلًا عما يترتب على ذلك من تحديات اجتماعية جسيمة.

- تأسيس شركة مختصة بإدارة أنشطة تصدير وتأجير العقار في مصر بالنقد الأجنبي بعائدات متوقعة ما بين 2 إلى 3 مليار دولار، وتصدير العقار بالعملة الصعبة مقابل الحصول على الإقامة لمدة 5 سنوات (Green Card).

ويلاحظ أن ملف تصدير العقار يواجه تحديات اضطراب أسعار العملة المحلية واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر بالسوق الموازية، وهو ما يدفع المشتري إلى تحويل العملة الأجنبية بالسوق الموازية للاستفادة من فرق العملة ثم شراء العقار بالعملة المصرية، بما يزيد من تعقد أزمة الصرف الأجنبي. ومن جهة أخرى، فلم تعد ميزة الحصول على الإقامة أو الجنسية من محفزات شراء العقار بالعملة الأجنبية بالنسبة للمواطنين المصريين العاملين بالخارج، الأمر الذي يتطلب وجود محفزات حقيقية للتخلي عن العملة الصعبة مقابل شراء العقار المصري. ومن جهة ثالثة، تعد أزمة تسجيل العقارات أحد تحديات فكرة تصدير العقار، الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تيسير التسجيل العقاري وتفعيل منظومة الرقم القومي لكافة العقارات.

وقد تضمنت الوثيقة عددًا من التدابير الأخرى لتعزيز حصيلة النقد الأجنبي من بينها: زيادة صادرات خدمات التعهيد بنسبة 10% سنويًا لتصل إلى 13 مليار دولار في عام 2030. وطرح صندوق استثماري برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين بالخارج للاستثمار في محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، والأوراق المالية المتنوعة. وتأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية. وإعادة هيكلة القرارات المنظمة لقطاع الخدمات البحرية بنحو 25 خدمة بعائدات

متوقعة في حدود (3-4) مليارات دولار. ودراسة توريق نسبة من العائدات الدولارية تتراوح ما بين20-25% وإصدار سندات مقابلها تقوم بشرائها بنوك استثمار ومستثمرين دوليين بالعملة الأجنبية وفق ثلاثة سيناريوهات بعائدات تتراوح بين 1.4 و10.1 مليارات دولار سنويًا.

وختامًا.. فإنه يلاحظ أن العوائد الدولارية المستهدفة تمثل ثلاثة أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبي في مصر، وذلك في ظل التداعيات السلبية للتطورات الخارجية وانعكاسها على الاقتصاد المصري، فضلًا عن التأثير السلبي لاستمرار تراجع قيمة الجنيه المصري على جاذبية موارد النقد الأجنبي، بما يشير إلى احتمالية عدم القدرة على تلبية تلك الطموحات خلال الفترة الزمنية المحددة. ولعل من أبرز القرارات العاجلة التي ينبغي تبنيها لدعم وتعزيز النقد الأجنبي في مصر تتمثل في مواجهة اضطرابات سوق الصرف الأجنبي واحتواء السوق الرسمية من خلال سياسات الربط المرن، وتحقيق إنجاز أكبر في ملف الطروحات الحكومية، مع ضرورة مواجهة العقبات البيروقراطية وتعقد الإجراءات التي تواجه جذب الاستثمارات، مع تبني سياسات من شأنها توطين الصناعة المحلية ورفع جودتها لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية: ما هي القطاعات الرئيسية المستهدفة؟

أية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **تهدف الحكومة المصرية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية في البلاد من خلال العديد من الإصلاحات والتوجهات الاستراتيجية، وعليه يجب الأخذ في الاعتبار بالتحديات والفرص التي تواجه البلاد في السنوات القادمة، فتعمل الحكومة المصرية على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز التنمية الشاملة في مصر**

كما تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات وتقديم المزيد من الحوافز للشركات المحلية والأجنبية وتركيز الجهود على تطوير البنية التحتية وتنمية القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، وهناك عدة توجهات رئيسية تتبناها الحكومة لتحقيق أهدافها المستقبلية:

1. قطاع الزراعة:

أولت الحكومة المصرية لقطاع الزراعة اهتمامًا بشكل كبير منذ عام 2014، حيث حصل القطاع على دعم لم يسبق له مثيل من القيادة السياسية، مع التركيز على تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني وتعزيز الصناعات المرتبطة بهما. وتلتزم بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مناسبة

تحقق ربحًا للفلاحين، بالتعاون مع الاتحادات والجمعيات الزراعية. وقد زادت الاستثمارات الحكومية في القطاع في السنوات الأخيرة مع المتابعة المستمرة من القيادة السياسية لأداء القطاع وتهيئة مناخ الاستثمار فيه.

تتمتع مصر بقطاع زراعي قوي وغني بالموارد، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر حوالي 9.5 ملايين فدان مما يجعلها من أكبر الدول الزراعية في العالم. وفي الفترة الأخيرة شهدت أسعار السلع الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا بالرغم من كونها حاصلات تُنتج محليًا، وعليه وضعت الحكومة توجهات استراتيجية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى مواصلة جهود الاستصلاح الزراعي من خلال الاعتماد على المشروعات القومية للاستصلاح الزراعي وتوفير المياه اللازمة لذلك عبر معالجة مياه الصرف الزراعي أو تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية. ومن أهم تلك المستهدفات هو الوصول لمساحة رقعة زراعية لا تقل عن 12 مليون فدان حتى عام 2030، مقابل 9.6 ملايين فدان خلال عام (2021/ 2022)، بمساحة محصولية مستهدفة 21.5 مليون فدان. بالإضافة إلى التوسع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية (الخضروات والفواكه) إلى 14 مليار دولار بحلول عام 2030. وزيادة مستويات التكثيف الزراعي لزيادة إنتاجية الفدان من القمح لتصل إلى 3.3 أطنان من خلال زراعة الأصناف عالية الإنتاج بهدف زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من القمح وتوسيع نطاق الكارت الذكي للفلاح ليصل عدد المستفيدين إلى نحو 5.7 ملايين فلاح بحلول عام 2030.

12 مليون فدان
مستهدف زيادة الرقعة الزراعية
حتى عام 2030.

2. الصناعة:

انطلاقًا من استراتيجية الدولة الهادفة إلى مضاعفة معدل النمو الصناعي وتعميق الصناعة المحلية جاءت المستهدفات المستقبلية لتعميق وتوطين الصناعة المحلية بهدف رفع نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى ما لا يقل عن 60% في المتوسط

وليتراوح بين60% إلى 80% عام 2030. بالإضافة إلى رفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ما لا يقل عن 20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لتصل قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية إلى 2.7 تريليون جنيه، وتحقيق زيادة سنوية في معدل نمو القطاع لا تقل عن 20% عام 2030 لدوره كأكثر القطاعات قابلية للتجارة وزيادة الصادرات وهو ضمن سبعة قطاعات واعدة لتكون قاطرات للنمو وفقًا لرؤية مصر 2030، كما يتم زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية إلى ما لا يقل عن 20% سنويًا. وزيادة عدد المجمعات الصناعية من 17 مجمعًا في عام 2023 إلى 32 مجمعًا في عام 2030. وهو ما حددته رؤية مصر 2030. إطلاق تصور لزيادة مستويات استفادة مصر من ثروتها المعدنية والمحجرية، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 25 مليار دولار.

3. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يُعتبر التحول الرقمي عنصرًا رئيسيًا في تحقيق الهدف الثالث من رؤية مصر 2030، والذي يهدف إلى بناء اقتصاد قوي وتنافسي ومتنوع يعتمد على المعرفة. يتضمن ذلك العمل على تنفيذ التحول الرقمي، وزيادة مرونة الاقتصاد، وتعزيز معدلات التشغيل، وتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى تحقيق الشمول المالي، وتضمين البُعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.

كما تضمنت تلك التوجهات الاستراتيجية دعم البحث العلمي وتشجيع ريادة الأعمال وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن أبرز المستهدفات زيادة أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول لتصل الى 45 ألف محطة بنهاية الفترة (2024-2030) مضاعفة صادرات التعهيد بنحو 2.7 مرة في عام 2030 لتصل إلى ما لا يقل عن 13 مليار دولار، مقارنةً بنحو 4.9 مليارات دولار خلال عام 2022. حيث تعتبر صناعة التعهيد

في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أحد أهم مصادر التصدير والعملة الصعبة الرئيسية في القطاع. وتعد مصر من بين أسرع وجهات خدمات التعهيد نموًا في العالم، ومركزًا رئيسيًا لتقديم خدمات تعهيد تدعم نمو أعمال المئات من الشركات العالمية. وتحتضن مصر اليوم أكثر من 150 مركزًا لتصدير هذه الخدمات، من بينها مراكز عالمية.

وتدشين منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بجانب مناطق الكوابل البحرية التي يمر بها 90% من حركة البيانات بين دول آسيا وأوروبا وأفريقيا وتعزيز مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج إلى ما لا يقل عن 7%، مقارنةً بنحو 3.4 % خلال عام 2021 / 2022.

4. البترول والثروة المعدنية:

تسعى مصر جاهدة لكي تصبح مركزًا إقليميًّا لتجارة وتداول البترول والغاز، وأن يصبح قطاع البترول نموذجًا يُحتذى به لباقي قطاعات الدولة في التحديث والتطوير، تلك هي الرؤية التي انطلقت من خلالها الدولة للنهوض بقطاع البترول واستغلال الإمكانات المتميزة التي تتمتع بها مصر في هذا المجال كما تهدف الدولة إلى تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي من خلال التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف، والعمل على تعديل مزيج الطاقة، فضلًا عن جذب المزيد من الاستثمارات عن طريق تطوير نظم المزايدات في مجال البحث والاستكشاف، وتبسيط الإجراءات المتبعة، وتطوير نموذج الاتفاقيات، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات لتوفير مناخ استثماري جاذب.

التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف لتعزيز الطاقات الإنتاجية لتصبح مصر لاعبًا عالميًا في سوق الطاقة. بالإضافة إلى رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من نصف في المائة عام 2022 إلى 5% بحلول عام 2030 ومواصلة زيادة الاستثمارات بقطاعي النفط والغاز لجذب عدد أكبر من المستثمرين من خلال تطوير نظم المزايدات كما يتم مضاعفة صادرات البترول والغاز لتسجل 36 مليار دولار بحلول عام 2030 مقارنةً بحوالي 18 مليار دولار خلال عام 2021 / 2022 إضافة على ذلك خفض انبعاثات قطاع البترول والغاز المصري بنسبة 65% بحلول عام 2030.

5. السياحة والطيران:

يُعد النشاط السياحي أحد أهم أعمدة الاقتصاد المصري، ويُعتبر قاطرة بناء الاقتصاد وانتعاشه بصفة عامة، فهو من القطاعات الحيوية التي تلعب دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وتساهم بشكل كبير في الإيرادات بالعملات الصعبة. وتلك الصفات تُكسبه وضعًا متميزًا على المستوى العالمي، وتشتهر مصر بتاريخها العريق ومعالمها الثقافية والتاريخية الجذابة، مما يجذب الملايين من السياح سنويًا حيث تُعد وجهة سياحية شهيرة.

وما تستهدفه الدولة في هذا القطاع هو زيادة معدل نمو الإيرادات السياحية بما لا يقل عن 20% سنويًا وصولًا إلى تحقيق مستهدف للإيرادات السياحية بحدود 45 مليار دولار عام 2030 بالتركيز على جنسيات السائحين الأعلى إنفاقًا. ومضاعفة أعداد السائحين إلى ما لا يقل عن 30 مليون سائح بحلول عام 2030 من خلال زيادة معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي المصري بالتعاون مع كافة الجهات المعنية. اعتماد خطة تنفيذية مقسمة لعدة مراحل) قصيرة، متوسطة، طويلة المدى (لزيادة الطاقة الفندقية ومقاعد الطيران) بأعداد محددة بكل مرحلة (في ظل اعتماد 60% من الحركة السياحية على الطيران. في ضوء تحسين الترتيب العالمي لخطوط الطيران المصري لتصل إلى المرتبة 30 عالميًا بحلول عام 2030 بدلًا من المرتبة 95 عالميًا عام 2022.

كما أولت الدولة اهتمامًا واسعًا لتنشيط السياحة، والوقوف على أهم أسباب الجذب السياحي، واستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق أفضل السبل للترويج والتنشيط السياحي محليًا ودوليًا لجذب أكبر عدد من السائحين من مختلف الأسواق، وتشجيع السياحة الداخلية وزيادة الوعي السياحي.

الوصول بالطاقة الاستيعابية لحركة الركاب إلى 31.6 مليون راكب سنويًا، وحركة نقل البضائع بمطار القاهرة، لتصل إلى مليون طن سنويًا بحلول 2030. تحويل مطار القاهرة الدولي إلى مركز دولي لتجارة الترانزيت للمساهمة في رفع نصيب مصر من تجارة الترانزيت العالمية من 3.7 ملايين حاوية إلى 10 ملايين حاوية على الأقل بحلول 2030

بالإضافة إلى تعزيز قدرات أسطول الشحن الجوي المصري إلى ما لا يقل عن 130 طائرة بحلول عام 2030 بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للنقل الجوي عربيًا وأفريقيًا.

6. الكهرباء والطاقة:

تولي الدولة اهتمامًا كبيرًا لتوفير الطاقة الكهربائية بأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة وفقًا للمعايير العالمية لمواجهة الطلب المتنامي على الطاقة الكهربائية، وتلبية احتياجات التنمية المختلفة، فصناعة الطاقة هي حجر الزاوية للمشروعات الاقتصادية الضخمة، الصناعية والزراعية والعمرانية. وتتمثل أبرز الأهداف الاستراتيجية للقطاع في: رفع مساهمة القدرات المركبة في الشبكة من الطاقة المتجددة إلى 42% في عام 2030 من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في قطاع الطاقة المتجددة، وتبني العديد من السياسات على صعيد تشجيع مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، وتبني أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية جاذبة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحفيز آليات التمويل.

كما يتم تعزيز الاستثمارات لقطاع الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين صندوق مصر السيادي وعدد من المطورين بقيمة 83 مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة والتي تم توقيعها على هامش مؤتمر المناخ COP27 بالإضافة إلى تعزيز محورية دور مصر الإقليمي في الربط الكهربائي، ومضاعفة صادرات الكهرباء إلى ما لا يقل عن 1.5 جيجاوات يوميًا.

7. النقل والمواصلات:

تُعد البنية التحتية وتطوير قطاع النقل أمرًا حاسمًا لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، كما تساهم في جذب الاستثمارات، وتعزيز التجارة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتعزيز كفاءة العوامل الإنتاجية الأخرى. كما تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع. بالإضافة إلى أن تحسين البنية التحتية يعكس رؤية الدولة وقدرتها للمنافسة على المستوى العالمي.

يتوقع زيادة متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الثابتة إلى 6٪ سنويًا حتى عام 2030، مقارنة بنحو 4.7٪ خلال الفترة من 2014 إلى 2023. تهدف الحكومة أيضًا إلى زيادة استثمارات النقل والتخزين إلى 1529 مليار جنيه خلال الفترة من 2024 إلى 2030، مقابل 1317 مليار جنيه في الفترة من 2014 إلى 2023. ستبلغ قيمة الإنفاق الحكومي المستهدفة على مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة نفسها 680 مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة 50٪ في إجمالي أطوال محاور الطرق الجديدة من 2024 إلى 2030. كما سيتم إنشاء 34 محورًا على النيل و1160 كوبري علويًا خلال الفترة من 2024 إلى 2030، مقارنة بـ 13 محورًا و1000 كوبري في الفترة من 2014 إلى 2023. وستزيد طاقة نقل الركاب عبر السكك الحديدية إلى 3.5 ملايين راكب في اليوم بحلول عام 2030، مقارنة بنحو مليون راكب في اليوم خلال الفترة من 2014 إلى 2023. كما ستزيد طاقة نقل البضائع عبر السكك الحديدية إلى 25 مليون طن في عام 2030 مقارنة بـ 4.5 ملايين طن في عام 2022.

في الختام، من خلال الرؤية الاستراتيجية للحكومة المصرية، تعد تلك الرؤية إحدى الأدوات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار والازدهار في البلاد. وتهدف إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز التنافسية، ويتضح أن هناك تركيزًا واضحًا على عدة قطاعات اقتصادية رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يستند هذا التركيز إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة في القطاعات المحددة. ومن خلال تنفيذ الإجراءات والسياسات المناسبة، يمكن لمصر تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار في هذه القطاعات المستهدفة.

خطة مصر للانضباط المالي وإدارة الدين:
هل تسير مصر وفقًا للممارسات الدولية؟!

أحمد بيومي
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **تعد الموازنة العامة جانبًا مهمًا من جوانب الحكم في أي بلد، ويتضمن تخصيص الموارد المالية لمختلف القطاعات والبرامج تحقيق أهداف الحكومة، ومع ذلك، ومع التزايد المستمر لمستويات الدين العام**

أصبح الانضباط المالي في الموازنة العامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. يشير الدين العام إلى المبلغ الإجمالي للأموال التي تدين بها الحكومة لدائنيها المحليين والأجانب. وعادة ما يتم تكبدها من خلال الاقتراض لتمويل عجز الميزانية أو الأزمات الاقتصادية أو حالات الطوارئ الأخرى، مثل: الإنفاق على برامج احتواء الأزمات والكوارث مثل الكوارث الصحية أو الكوارث المناخية، يمكن أن يكون للدين العام آثار سلبية على النمو الاقتصادي والاستقرار إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح، ولذلك فإن الانضباط المالي في الموازنة العامة أمر حيوي في إدارة الدين العام وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة.

يشير الانضباط المالي في الموازنة العامة إلى الإدارة الحكيمة والمسئولة للأموال العامة، وهي تنطوي على وضع قواعد وأنظمة مالية صارمة والالتزام بها لضمان استخدام الأموال العامة بكفاءة

وفعالية، ويعد الانضباط المالي ضروريًا في الميزانية العامة لعدة أسباب؛ أولها هو تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة، إذ يساهم الانضباط المالي في الموازنة العامة في وضع إطار واضح لتخصيص الموارد وتكون الحكومة مسئولة عن كيفية استخدام هذه الموارد، وهذا يضمن عدم إساءة استخدام الأموال العامة وتقليل خطر الفساد، دور آخر مهم للانضباط المالي وهو ضبط الإنفاق الحكومي من خلال ضمان أن تكون النفقات الحكومية للمؤسسات في حدود إمكانياتها وتجنب الاقتراض غير الضروري، أما الجانب الثالث لأهمية الانضباط المالي يتمثل في تعزيز المسئولية المالية من خلال تشجيع الحكومة على تحديد أولويات إنفاقها وتخصيص الموارد للاحتياجات الأكثر إلحاحًا، مثل التعليم والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية، الأمر الذي يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

خطة الدولة المصرية

تسعى الدولة المصرية لمواصلة جهود الانضباط المالي والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، وقد استهدفت خلال تلك الخطة زيادة متوسط معدل نمو الإيرادات العامة إلى 18% خلال الفترة 27/24 مقابل 16.5% في الفترة 23/14، وفي رأينا أن تلك الزيادة مقبولة وأقل من المطلوب أيضًا خاصة في ظل ما تشهده الدولة المصرية من ارتفاع في معدلات التضخم وزيادة في المعروض النقدي بحوالي 30%، وعليه فإن ذلك المستهدف قابل للتحقيق، بل وتخطى المستهدف في أقرب وقت. وتستهدف الدولة تحقيق ذلك من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات المالية التي من شأنها، توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية من خلال متابعة تحديث تنفيذ استراتيجية تنمية الإيرادات العامة بما يضمن زيادة الحصيلة الضريبية بنحو نصف بالمائة من الناتج سنويًا مع استقرار ووضوح وعدالة تلك السياسات الضريبية المتبعة، تستهدف تلك الاستراتيجيات تسجيل فائض أولي بحدود 2.4% في المتوسط خلال الفترة من 27/24 مقابل عجز بحوالي 0.5% في الرصيد الأولى للموازنة المسجل خلال الفترة 23/14، وفي رأينا فإن مستهدف زيادة الحصيلة الضريبية بحوالي 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وهو ما يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 60 مليار جم، ثم الزيادة سنويًا وفقًا لمعدل التضخم

السنوي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهي مستهدفات طموحة خاصة وأن الدولة المصرية تمر بتغيرات هيكلية ينطوي عنها تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي قد يكون من آثاره قصيرة الأجل إرتفاع في معدل التضخم بشكل كبير في الآجال القصيرة.

من جانب آخر تهتم تلك السياسة بالتحرك نحو مسارات أكثر استدامة للدين العام عبر خفض نسبة مدفوعات خدمات الدين الحكومية إلى مستوى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030، وإطالة متوسط عمر الدين ليصل إلى 7 سنوات، وخفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي إلى 85% خلال الفترة من 2024 إلى 2027 مقابل 91% في المتوسط في الفترة بين 2023/2014، وهو أمر إيجابي بالتأكيد إلا أن إطالة أعمار الدين تعني الاستدانة لفترات أطول لسداد الديون قصيرة الأجل، إلا أن تلك الاستراتيجية تحمل بعدًا أخلاقيًا يرتبط بحقوق أجيال مصر القادمة، الأمر الذي يتطلب أن يتم استثمار تلك الأموال بمشروعات تنموية تدر عوائد جيدة خلال السنوات المقبلة يستفيد منها الأجيال المقبلة.

تلك الاستراتيجية طويلة الأجل تعتمد على خطط قصيرة الأجل تستهدف تعزيز نمو الإيرادات العامة بحوالي 41% في العام المالي 24/23 من خلال ضم الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي، وتقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية بهدف تحقيق العدالة والشفافية والتنافسية، والتوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء وتوسيع نطاق التنفيذ، بما يساعد على ضبط الإنفاق العام وربطه بنتائج ملموسة لكفاءة عمل الوزارات، أما على مستوى التنسيق الدولي فمن المستهدف أن يتم تشكيل لجنة وزارية عليا لتتفاوض مع مبادلة الديون المصرية للمؤسسات الدولية بحصص مساهمات بالشركات المصرية والتي استهدفت مبادلة 35% من ديون مصر، والتقدم بمبادرة للمجتمع الدولي لمبادرة عالمية لمبادلة ديون الدول النامية باستثمارات مشتركة تساهم في خلق فرص عمل ودعم النمو الاقتصادي.

تلك هي الأهداف الطموحة التي تسعى الدولة المصرية إلى تحقيقها خلال فترة السنوات الست المقبلة، لكن هل بالفعل استطاعت دول أخرى الوصول إلى المستهدفات المصرية باستخدام الأدوات التي تنتهجها الدولة المصرية نفسها!.

قصص ملهمة

يمكن أن يكون للدين العام آثار سلبية على اقتصاد الدولة إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح، ولذلك فإن الانضباط المالي ضروري لضمان عدم تراكم الديون المفرطة على الحكومة. كما أنه يساعد في إدارة الديون من خلال التأكد من أن الحكومة لديها خطة واضحة للسداد وعدم التخلف عن سداد قروضها، علاوة على ذلك يساعد الانضباط المالي على تقليل تكلفة الاقتراض بالنسبة للحكومة من خلال الحفاظ على التصنيف الائتماني، وتعتبر كندا مثالًا ممتازًا للدولة التي نجحت في خفض نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي، في منتصف التسعينيات، حيث بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في كندا أكثر من 70٪، وهي من بين أعلى المعدلات في العالم (جينكينز، 2017). ولمعالجة هذه القضية، نفذت الحكومة الكندية سلسلة من الإصلاحات المالية، بما في ذلك تخفيضات كبيرة في الإنفاق وزيادة الضرائب، للحد من مستويات العجز والديون. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الدين الكندي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 30٪ في السنوات الأخيرة (اقتصاديات التجارة، 2021). كوريا الجنوبية أيضًا هي قصة نجاح أخرى عندما يتعلق الأمر بتخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي أواخر التسعينيات، شهدت كوريا الجنوبية أزمة اقتصادية حادة أدت إلى ارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 100% (كيم، 2017). ولمعالجة هذه المشكلة، نفذت الحكومة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، بما في ذلك خفض الإنفاق الحكومي، وزيادة عائدات الضرائب، وتشجيع الصادرات. وساعدت هذه الجهود في خفض نسبة ديون كوريا الجنوبية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40% حاليًا (اقتصاديات التجارة، 2021)، تشيلي هي دولة نامية نجحت أيضًا في خفض نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي. في أوائل التسعينيات، كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تشيلي أكثر من 40٪، وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لدولة نامية (لارين، 2015). ولمعالجة هذه القضية، نفذت الحكومة التشيلية إصلاحات مختلفة، بما في ذلك الانضباط المالي، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، والإصلاحات الضريبية. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في تشيلي إلى حوالي 25% حاليًا (اقتصاديات التجارة، 2021).

من بين استراتيجيات خفض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي يأتي الانضباط المالي كأحد الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا التي تستخدمها البلدان لخفض نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي ويتضمن ذلك التحكم في الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الضريبية تقليل عجز الميزانية. فمن خلال خفض العجز في الميزانية، تستطيع البلدان إبطاء تراكم ديونها والبدء في سداد ديونها القائمة. الخصخصة أيضًا هي استراتيجية أخرى تستخدمها البلدان لخفض نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وينطوي ذلك على بيع الأصول المملوكة للدولة لشركات خاصة، والتي يمكن أن تدر إيرادات للحكومة. ويمكن بعد ذلك استخدام هذه الإيرادات لسداد الديون القائمة، وبالتالي خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرًا تأتي الإصلاحات الهيكلية مثل تشجيع الصادرات، وخفض الحواجز التجارية، وتحسين بيئة الأعمال، لتساعد أيضًا في تقليل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ومن خلال تشجيع الصادرات، يمكن للبلدان زيادة عائداتها من العملات الأجنبية، والتي يمكن استخدامها لسداد ديونها. كما أن تحسين بيئة الأعمال يمكن أن يجذب الاستثمار الأجنبي، مما يمكن أن يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي وخفض مستويات الديون.

تشير تجارب الدول المختلفة التي ركزت بالأساس على أربعة أعمدة رئيسية كما سبق الذكر؛ وهي الانضباط المالي، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، والإصلاحات الضريبية، والإصلاحات الهيكلية بهدف دعم الصادرات، إلى أن التجربة المصرية يمكنها أن تنجح في تحقيق أهدافها شريطة أن يتم تنفيذ ذلك البرنامج المتكامل بشكل مستدام ولفترة طويلة من الزمن لا تقل عن 6 سنوات على الأقل والتي يمكنها أن تحدث أثرًا حقيقيًا في هيكل الاقتصاد المصري، إذ إنه لا يوجد تقريبًا أي فارق بين الخطة المصرية وبين تجارب الدول المختلفة، ولا يوجد اختلاف بين أدوات تنفيذ تلك الاستراتيجية إلا أن الاختلاف الوحيد يتمثل في استمرارية تحقيق تلك الأهداف والمضي قدمًا في تحقيقها والالتزام بها مهما كانت الأوضاع الاقتصادية العالمية والظروف المحيطة، وهو ما تطلب وضع إطار مؤسسي يشرف على تصميم ذلك البرنامج المستدام، والتأكد من الخطوات التي يتم تنفيذها لتحقيق ذلك الغرض.

جهود حثيثة: التحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر في مصر

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"يُعبر الاقتصاد الأخضر عن ناتج تحسن الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية، كما يعتبر الاقتصاد الأخضر هو نموذجًا للتنمية الاقتصادية على أساس التنمية المستدامة ومعرفة الاقتصاد البيئي، وعلى هذا الأساس، يستهدف الاقتصاد الأخضر أن يؤثر على جميع جوانب الاستدامة سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية، من خلال التخفيف من آثار تغير المُناخ والتكيف معه وإدارة الموارد الدائرية والمستدامة، إلى جانب تعزيز الرفاه الاقتصادي، وخلق وظائف عالية الجودة، وتحسين مستويات المعيشة، وتحفيز الابتكار والتوظيف، وتعزيز القدرة التنافسية التجارية العالمية، علاوة على المساعدة في الحد من الفقر والشمول الاجتماعي."

خطوات مصرية لتعزيز الاقتصاد الأخضر

تتضمن المستهدفات الرئيسية للدولة المصرية السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها، والتوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، والتوسع في مشروعات إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها مصر من مصادر لإنتاج هذه الطاقة، وفيما يلي أبرز الجهود المصرية لتعزيز الاقتصاد الأخضر:

- مبادرات خضراء: تبنت الدولة العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة، مثل: مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة، والاستثمار في المخلفات الزراعية، والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، إلى جانب مساعي زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية.

- إطلاق السندات الخضراء: أصدرت وزارة المالية المصرية أول طرح للسندات الخضراء السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبتمبر 2020 بقيمة تبلغ 750 مليون دولار بأجل 5 سنوات وعائد تصل قيمته إلى 5.25%، مما يسهم في وضع مصر على مسار التمويل المستدام، حيث تُعرّف السندات الخضراء بأنها صكوك استدانة تصدر للحصول على أموال مخصّصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة.

- تعزيز مشروعات الطاقة المتجددة: سعت الدولة لمواجهة التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء من خلال زيادة الاستثمارات في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، وتحسين البنية التحتية لتوليد ونقل الكهرباء، وتنويع مصادر الطاقة للانتقال إلى مزيد من الطاقة المتجددة، ولذلك نفذّت مصر عدة مشروعات، منها؛ إنشاء محطة محولات بنبان (1) بأسوان، بقدرة 1465 ميجاوات في يوليو 2018، وتعتبر أكبر محطة من نوعها في العالم، بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 2 مليار دولار. كما تم إنشاء محطة للرياح بجبل الزيت (جنوب رأس غارب)، بقدرة إجمالية بلغت نحو 580 ميجاوات، بالإضافة إلى مزرعة رياح الزعفرانة، بقدرة 545 ميجاوات التي تضم 700 توربينة، وتم تنفيذ المحطة على عدة مراحل، وهي من أبرز مشروعات طاقة الرياح، وجارٍ تطوير خمسة مشروعات لطاقة الرياح بخليج السويس بالتعاون مع القطاع الخاص بقدرات 2800 ميجاوات. وبالنسبة للطاقة النووية يجري إنشاء محطة الضبعة النووية بمحافظة مطروح التي تتضمن 4 مفاعلات نووية من الجيل الثالث المطور، والذي يتميز بارتفاع معدلات الأمان، وتبلغ القيمة التقديرية للمشروع 28 مليار دولار وفقًا للتعاقد وجداول المدفوعات، ومن المتوقع انتهاء المشروع عام 2032. وفاز مشروع الضبعة بجائزة روساتوم لأفضل 3 مشروعات نووية عام 2019 من حيث البدء أو الانطلاقة على مستوى العالم، وتعتبر هذه الجائزة الأولى من نوعها التي يحصل عليها مشروع بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا الشأن، تستهدف الدولة المصرية وصول نسبة مساهمة الطاقة المتجددة بقدرة توليد الكهرباء لنحو 42% بحلول 2035، وخلال العام المالي 2023/2022، تقدمت مصر 10 مراكز في مؤشر جاذبية الدول في قطاع الطاقة المتجددة وهو مؤشر يهدف إلى قياس الدول الأكثر جاذبية في قطاع الطاقة المتجددة بالإضافة إلى تقديم نظرة متعمقة داخل سوق الطاقة المتجددة والتحديات التي تواجه مستقبل هذا القطاع حيث جاءت في المركز رقم 29 مقابل المركز رقم 39 في مارس 2015 وذلك ضمن 40 دولة يتضمنهم المؤشر، وفقًا لآخر تقرير صدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وعلى مستوى أداء المحطات التابعة لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، بلغ إجمالي الطاقة المنتجة خلال العام المالي 2023/2022 قرابة 4000 جيجا وات ساعة، مما أسهم في توفير أكثر من 645 ألف طن بترول مكافئ، وخفض إجمالي الانبعاثات الكربونية بحوالي 1.9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.

- إنشاء منصة وطنية لدعم التحول الأخضر «نُوَفِّي»: يأتي برنامج «نُوفّي» في إطار الجهود المبذولة لتحفيز العمل المناخي، وتحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050؛ بهدف حشد التمويلات الميسرة ومنح الدعم الفني للمشروعات الخضراء، وأيضًا التمويلات المختلطة التي تحفز مشاركة القطاع الخاص؛ فهو محور الارتباط بين مشروعات المياه والغذاء والطاقة. ويعد البرنامج جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية، ويعمل على تحقيق أهداف رئيسية؛ هي الوصول لنمو اقتصادي مستدام وتنمية منخفضة الانبعاثات في مختلف القطاعات، وبناء المرونة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة به، وتحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، وأيضًا تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، وكذلك تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة.

- الهيدروجين الأخضر: وجّه الرئيس «السيسي» في يوليو 2021 بإعداد استراتيجية وطنية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، لكونه وقود المستقبل الصديق للبيئة، كما أسرعت

الدولة في ضخ الاستثمارات إلى هذه الصناعة الخضراء ضمن الاستراتيجية المصرية لتوطين صناعة وإنتاج الهيدروجين الأخضر، ونشر وتسهيل أنظمة التحليل الكهربائي التي تُستخدم في صناعة الهيدروجين الأخضر، مع تشجيع عمليات الصناعة المحلية، وتذليل كافة العقبات أمام تلك الخطوة. إلى جانب ذلك، وقعت الدولة 23 مذكرة تفاهم مع كبار المطورين العالميين لتنفيذ مشروعات في مجال الهيدروجين الأخضر، ومذكرة تفاهم مع السعودية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والهيدروجين النظيف، و9 اتفاقيات إطارية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر، تستهدف إنتاج 12 مليون طن وقود أخضر سنويًا، والحد من الانبعاثات الحرارية بمقدار 37 مليون طن سنويًا، وتوفير 44 ألف فرصة عمل دائمة، و222 ألف فرصة عمل أثناء عمليات التطوير والبناء، مع إنتاج 44 جيجاوات من الطاقة الجديدة والمتجددة.

وفي ديسمبر 2023، وافقت لجنة الطاقة والبيئة بمجلس النواب، نهائيًا على مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن حوافز مشروعات الهيدروجين الأخضر، وجاءت المادة (4) لتقضي بمنح مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون:

1. حافز استثماري يُسمى «الهيدروجين الأخضر» لا تقل قيمته عن نسبة 33% ولا يتجاوز نسبة 50% من قيمة الضريبة المسددة مع إقرار الضريبة على الدخل المتحقق من مباشرة النشاط في المشروع أو توسعاته.

2. فيما عدا سيارات الركوب، تُعفى من ضريبة القيمة المضافة المعدات والأدوات والآلات والأجهزة والمواد الخام والمهمات ووسائل النقل اللازمة لمشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

3. تخضع صادرات مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته لضريبة القيمة المضافة بسعر (صفر).

وبناءً على ما سبق، تأتي مصر على رأس قائمة الدول العربية من حيث عدد المشروعات

التي تهدف إلى توطين صناعة الهيدروجين الأخضر، بنحو حوالي 23 مشروعًا (من إجمالي حوالي 73 مشروعًا في صناعة الهيدروجين على مستوى الوطن العربي)، وجاء مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في المرتبة السادسة بقائمة أكبر مشروعات الهيدروجين الأخضر في العالم.

مستهدفات مستقبلية

في ضوء ما سبق، تسعى الدولة لتحقيق المستهدفات الآتية فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر خلال الفترة 2024-2030:

- زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى 75% عام 2030 مقابل 30% عام 2021/2022. وذلك لتعزيز التزام مصر بالاستدامة وبما يعكس تفانيها في دمج التنمية المستدامة في ممارساتها أجندتها التنموية.

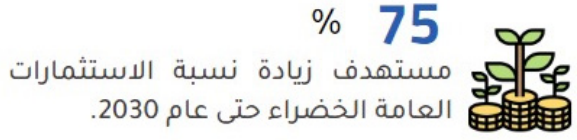

- السعي لحشد ا جية الوطنية للمناخ، لكل من برامج التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.

- رفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي لما لا يقل عن 5% بما يتوافق مع الطموحات العالمية.

- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2026 ومركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، (لإنتاج 3.2 ملايين طن سنويًا وفق السيناريو الأخضر ترتفع إلى 9.2 ملايين طن عام 2040).

- مـع تضاعـف السـوق العالميـة للهيدروجيـن الأخضر بنحـو سـبعة أضعـاف، تسـعى مصـر الحصـول علـى حصـة 8% من هـذا السـوق.

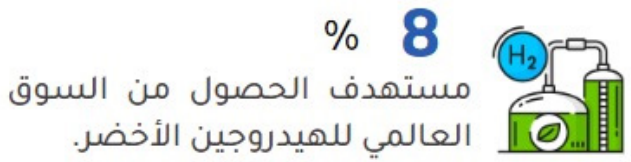

- إرسـاء المقومـات الاقتصاديـة لتحقيـق مشـروعات الهيدروجيـن الأخضـر مكاسـب اقتصاديـة بقيمـة تتـراوح بيـن 10 إلـى 18 مليـار دولار، وتوفيـر ما يزيـد عـن مائة ألف فرصـة عمـل.

- تنفيـذ اسـتثمارات مسـتهدفة بقطـاع الهيدروجيـن الأخضر بقيمـة 1.9 تريليـون جنيـه لعـدد 9 مشـروعات بقطـاع الهيدروجيـن الأخضر للقطاعـات الصناعيـة المتضمنـة فـي المنطقـة الاقتصادية لقنـاة السـويس بحلـول عـام 2030.

- تحسـين ترتيب مصر في المؤشـر العالمي للأداء البيئي لتكون من بين المراتب الخمسـين الأولى، وترتيبها لمؤشـر أداء تغير المناخ لتُصنف من بين الدول العشـرة الأولى عالميًا.

- إطلاق مبـادرة رئاسـية لتأسـيس التحالـف المصـري لريـادة الأعمال الخضـراء لتعميـق سلاسل الإمداد والتشـبيك وتعميـق الروابـط الأمامية والخلفيـة ما بيـن مختلـف أحجـام الشـركات العاملـة فـي إطـار الاقتصاد الأخضر.

ختامًا، تساعد زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الأخضر والبنية التحتية للطاقة الجديدة والمتجددة على تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل. ويمكن لذلك أن يعزز الاستثمارات الأخرى والفاعلية والكفاءة في استخدام الطاقة. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي استخدام الطاقة المتجددة إلى تعزيز استقلالية الدول في مجال الطاقة وتقليل اعتمادها على الدول التي تمتلك مصادر النفط والغاز الطبيعي، من خلال تنويع مصادر الطاقة واستخدام مصادر متجددة محلية.

مصر: نحو دور رائد في الاقتصاد العالمي

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تسعى مصر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الخطة التنموية للفترة الرئاسية الجديدة 2024-2030، والتي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي وعالمي للتجارة، والصناعة، والنقل، واللوجستيات. وفي هذا الصدد، تركز الخطة على عدد من المحاور الرئيسية، منها: تعزيز دور مصر الريادي في الاقتصاد العالمي، وسيتم ذلك من خلال: تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس، تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت، وتعزيز التعاون الدولي وشراكات استراتيجية معززة لمصالح الشعوب.

أولًا- تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس:

- تلعب قناة السويس دورًا محوريًا في الاقتصاد المصري، حيث تعد أهم ممر ملاحي في العالم، كما أنها من أهم مصادر النقد الأجنبي للحكومة المصرية، إذ تساهم بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر أيضًا بشكل مباشر وغير مباشر العديد من فرص العمل في العديد من المجالات الأخرى، وفي عام 2023/2022 ارتفعت إيرادات القناة بنحو 34.7% على أساس سنوي إلى 9.4 مليارات دولار، مقارنة بـ 7 مليارات دولارات في عام 2022/2021.

ومن جانب عبور السفن، شهدت حركة الملاحة بالقناة أيضًا زيادة في أعداد السفن العابرة لقناة السويس بنسبة 55.1% لتصل إلى 25.9 ألف سفينة عام 2023/2022، وهو الأعلى في تاريخ القناة، مقابل 16.7 ألف سفينة عام 2014/2013.

كما زادت الحمولات الصافية العابرة لقناة السويس بنسبة 66.7%، لتسجل 1.5 مليار طن عام 2023/2022 وهو الأعلى في تاريخ القناة، مقارنة بـ 0.9 مليار طن عام 2014/2013. وتهدف الخطة إلى استكمال الجهود وزيادتها خلال الفترة المقبلة من أجل تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس، وسيتم ذلك من خلال عدد من الإجراءات، منها:

- توطين نحو 21 قطاعًا صناعيًا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام 2025، وتعد تلك من أولويات الحكومة المصرية.
- زيادة إيرادات قناة السويس إلى 88.1 مليار دولار خلال الفترة (2024-2030)
- استهداف زيادة إجمالي السفن العابرة لقناة السويس إلى نحو 190.7 ألف سفينة بحمولة نحو 13.4 مليار طن خلال الفترة (2024-2030).
- 5.4 تريليونات جنيه إيرادات مستهدفة من استثمارات القطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحلول عام 2030.
- تحويل إقليم قناة السويس إلى مركز إقليمي للطاقة الخضراء بحلول 2030.
- إنشاء مناطق اقتصادية منافسة إقليميًا (خدمات بحرية، لوجستيات، اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقنيات مالية، وتجارة الترانزيت).
- وفرت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس 100 ألف فرصة عمل وتستهدف الوصول إلى مليون فرصة عمل بحلول 2030.
- زيادة عائدات قناة السويس إلى ما يتراوح بين 5% إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2030.

ثانيًا- تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت:

تعد مصر واحدة من الوجهات الرئيسية لتجارة الترانزيت في الشرق الأوسط، نظرًا لموقعها الاستراتيجي بين قارتي أفريقيا وآسيا، وقربها من الممر البحري الحيوي لقناة السويس. تتيح مصر للشحنات والبضائع العبور عبر أراضيها أو عبر الموانئ البحرية، مما يوفر فرصًا كبيرة للتجارة والاستثمار. كما توفر مصر بنية تحتية قوية لدعم تجارة الترانزيت؛ حيث تمتلك شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ التجارية المجهزة بأحدث التقنيات. كما تتمتع موانئ مصر بسمعة جيدة عالميًا فيما يتعلق بالكفاءة والاستجابة السريعة، مما يجعلها وجهة مفضلة للعديد من الشركات والتجار الدوليين.

وتتميز مصر بدورها كمحور رئيسي لصناعة النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، وذلك بفضل وجود خط أنابيب نفط سوميد ومحطتي تسييل الغاز الطبيعي في دمياط. بالإضافة إلى ميناء الحمراء، الواقع في منطقة العلمين على ساحل البحر المتوسط، أحد أهم الموانئ البترولية في مصر. كما يمكن أن يصبح هذا الميناء مركزًا استراتيجيًا لتداول وتخزين وتصدير المنتجات البترولية، على غرار مشروع سوميد. وهذا يمنح مصر القدرة على إنشاء مراكز لوجستية دولية توفر التسهيلات اللازمة لتخزين ونقل النفط والغاز ومصادر الطاقة المستدامة والمتجددة.

وعلى المستوى الإقليمي، تمتلك مصر جميع الركائز اللازمة لتصبح مركزًا دوليًا لتجارة الترانزيت، خاصة مع وجود شبكة طرق تربطها بالدول المجاورة. حيث هناك عدد من الطرق السريعة المخططة في مصر، مثل طريق القاهرة-داكار وطريق القاهرة-جابورون (كيب تاون). بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير عدد من الممرات في مصر لتسهيل الاتصالات مع السودان. هذه العوامل الاستراتيجية تجعل مصر مؤهلة للعب دور رئيسي في إنشاء مراكز لوجستية دولية تقدم الخدمات اللازمة لتخزين ونقل النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة والمستدامة، وتعزز مكانتها كمركز دولي لتجارة الترانزيت.

وفقًا لوزارة النقل المصرية، يتم تحقيق إيرادات كبيرة في مجال تجارة الترانزيت في مصر، وقد أشادت التقارير الدولية بالجهود التي تبذلها مصر لزيادة دخل العملة الأجنبية من هذا

النشاط التجاري. تتزامن هذه الجهود مع جهود الدولة في جذب المستثمرين للاستثمار في مشروعات الموانئ. ووفقًا للتقرير الصادر عن قطاع النقل البحري في عام 2022، بلغ إجمالي السفن التي مرت بالموانئ المصرية حوالي 12.7 ألف سفينة، بزيادة 10% عن عام 2021. وكان إجمالي تداول الحاويات في عام 2022 حوالي 7.6 ملايين حاوية، بزيادة 7% عن عام 2021. وكان إجمالي تداول البضائع في عام 2022 حوالي 176 مليون طن، بزيادة 8% عن عام 2021.

وتسعى مصر إلى تعزيز دورها كمركز إقليمي وعالمي لتجارة الترانزيت، وذلك من خلال تطوير الموانئ المصرية ورفع كفاءتها، وتعزيز التعاون مع الدول المجاورة. وتهدف الخطة إلى تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت من خلال عدد من الإجراءات تم تقسيمها إلى قصيرة وطويلة الأجل، وجاءت أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- البدء في تطوير خمسة موانئ مصرية وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت وهي: ميناء السخنة، وميناء شرق بور سعيد، وميناء الأدبية، وميناء غرب بورسعيد، وميناء العريش.
- تأسيس مجلس أعلى للوجستيات وجهاز لتنظيم الخدمات اللوجستية.
- التوسع في تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال تجارة اللوجستيات والترانزيت وفق شهادات معتمدة دوليًا.

وجاءت أبرز مستهدفات الأجل الطويل:

- صياغة استراتيجية قومية لتجارة الترانزيت لزيادة حصة مصر من 3.7 ملايين حاوية إلى 15 مليون حاوية.
- تطوير ما لا يقل عن خمسة موانئ مصرية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت.

- خطة ترويجية قوية وإعداد ملف قومي للتقدم لاستضافة معرض إكسبو 2035، ليكون تعبيرًا عن تطور قطاع الخدمات اللوجستية بمصر.
- رفع قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 5 ملايين حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 3.2 ملايين حاوية في عام 2023.
- رفع قدرة ميناء غرب بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت الى 0.3 مليون حاوية سنوًيا في عام 2030 مقابل 0.2 مليون حاوية في عام 2023.
- رفع قدرة ميناء السخنة لاستقبال حاويات الترانزيت إلى 0.05 مليون حاوية سنويًا في عام 2030 مقابل 16 ألف حاوية في عام 2023.
- الاستحواذ على حصة لا تقل عن 20% من تجارة الترانزيت بشرق المتوسط.
- إبرام شراكات استراتيجية مع شركات الشحن العالمية التي تمتلك أكثر من 70% من الأسطول العالمي لسفن الحاويات.
- تقليص الفحص الفعلي لشحنات الترانزيت التي لا تدخل مصر لأدنى مستوى ممكن بتبني نظم الفحص على أساس المخاطر، ومنظومة سريعة من الإجراءات الجمركية.

ثالثًا- تعزيز التعاون الدولي وشراكات استراتيجية معززة لمصالح الشعوب:

على مدار السنوات الماضية حققت الحكومة المصرية أداءً استثنائيًا من أجل تحويل الرؤية الوطنية والاستراتيجيات المختلفة لجمهورية مصر العربية إلى شراكات دولية ملموسة على أرض الواقع. وقد تحقق ذلك وانعكس بشكل كبير في محتوى ونوعية الشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين من أجل تسريع وتيرة التقدم في المسيرة العالمية نحو أهداف التنمية المستدامة 2030 المتفق عليها عالميًا وبما يتماشى مع الأجندة الوطنية. وجاء ذلك كله في ظل أجواء عالمية استثنائية بداية من

جائحة كورونا، واضطرابات سلاسل التوريد العالمية. وحتى الحرب الروسية الأوكرانية وأزمات الأمن الغذائي.

تدرك مصر أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك تسعى إلى تعزيز التعاون مع الدول الأخرى من خلال عدد من الشراكات الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تمكنت وزارة التعاون الدولي من إبرام اتفاقيات تمويل تنموي ميسر بقيمة 38.8 مليار دولار في السنوات الأربع الماضية، تم تقسيمها إلى 28.5 مليار دولار لمختلف القطاعات، و10.3 مليارات دولار لتنمية وتمكين القطاع الخاص. وشهدت السنوات القليلة الماضية تعاونًا معززًا بين مصر ومجموعة من المؤسسات الدولية والإقليمية، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التصدير والاستيراد الصيني، وصندوق النقد العربي. وتأتي هذه الجهود في إطار سعي مصر لتعزيز مكانتها كمركز تجاري ومحور للتعاون الدولي في المنطقة.

كما انضمت مصر إلى تجمع دول «البريكس» في يناير 2024 بعد انضمامها إلى بنك التنمية التابع لتجمع «البريكس» في مارس 2023، ويُعد انضمام مصر إلى مجموعة «البريكس» تأكيدًا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يعزز هذا الانضمام فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويساعدها على الترويج للإصلاحات التي شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية في السنوات الأخيرة.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع مصر بوجودها في الكثير من التكتلات الاقتصادية، مثل اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ACFTA)، التي أُنشئت مؤخرًا. تتمثل أهمية وجود مصر في جميع هذه الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية في تعزيز مكانتها كمركز تجاري، وتوفير فرص للاستفادة من المزايا والامتيازات المختلفة الممنوحة في كل منها.

تـدرك مصـر أهمية التعاون الدولي في تحقيق التنمية المسـتدامة، ولذلك تسـعى إلى تعزيز التعـاون مـع الـدول الأخـرى مـن خلال عدد مـن الشـراكات الاسـتراتيجية. وتهـدف التوجهات الاسـتراتيجية إلى تعزيز التعاون الدولي وشـراكات اسـتراتيجية مـعـززة لمصالح الشـعوب من خلال عـدد مـن الإجـراءات تم تقسـيمها إلـى قصيرة وطويلـة الآجل، وجاءت أبرز مسـتهدفات الأجـل القصير والأولويـات العاجلة:

- تفعيـل اسـتفادة مصـر مـن انضمامهـا لتجمـع البريكـس+ فـي بدايـة عـام 2024 بهـدف تعزيـز نطـاق التعـاون الإنمائي الدولـي فـي مختلـف القطاعـات، مثـل: الطاقـة والنقـل والتحول الأخضر، إلـى جانـب فتـح آفـاق للعديـد مـن الفـرص الإنمائية والاسـتثمارية.

- التوسع في اتفاقات تسوية المعاملات التجارية والاستثمارية بالعملات المحلية.

- التوسـع فـي اتفاقـات خطـوط لمقايضـة العمـلات المحليـة مـا بيـن البنـك المركـزي المصـري والبنـوك العربيـة والبنـوك الخاصـة بالـدول التـي تشـترك مصـر معهـا فـي تحالفـات اقتصاديـة.

وجاءت أبرز مستهدفات الأجل الطويل:

- تعزيـز دور مصـر فـي تجمـع البريكـس+.

- مضاعفـة الصـادرات إلـى دول الكوميسـا (21 دولـة) لتبلـغ 20 مليـار دولار بحلـول عـام 2030، وتعزيـز التعـاون فـي إطـار منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الأفريقيـة (AfCFTA) (54 دولـة).

- إنشـاء خـط ملاحـي مباشـر مـع أمريـكا اللاتينيـة بشـكل عـام، ومنطقـة لوجسـتية فـي أحـد الموانـئ البرازيليـة لزيـادة الصـادرات المصريـة إلـى دول تجمـع الميركوسـور التـي تضـم البرازيـل، والأرجنتيـن، والباراجـواي، وأورجـواي.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg